I. مقدمة عامة عن مفهوم الأمن القومي

National Security Concept

1- أعتقد ان نيكولو ماكيافيلي "Nicollo Machiavelly" هو اول شخص تكلم عن مفهوم الأمن القومي "National Security Concept" في سنة 1530. عُرِف "ماكيافيلي" من كتابه الشهير "الأمير" "The Prince"، لكنه كتب كتاباً عن "فن الحرب" "Art of War" نُشر بعد موته في سنة 1573.

2- إن الكاردينال الفرنسي "دو ريشاليو" "Cardinal De Richelieu" الذي كان وزير خارجية فرنسا ما بين سنة 1616- 1646، كان صاحب نظرية **حماية أمن الوطن بالقيام بعملية توازن ما بين مصالح الشعب الفرنسي ونفوذ الدول المحيطة بفرنسا**، وهذا ما سمّاهُ "دو ريشاليو" **بالأمن القومي الفرنسي**.

3- بدأ التداول والعمل "**بمفهوم الامن القومي**" في نهاية الحرب الأوروبية التي سُميت بحرب الثلاثين سنة ما بين الكاثوليك والبروتستانت، ما بين سنة 1618-1648. انتهت هذه الحرب بمعاهدة سلام سُمّيت معاهدة

وستفاليا Westphalia وهي مدينة في المانيا. هنا على أثر معاهدة "وستفاليا"، بدأ العمل فعلياً بمفهوم الدولة المستقلّة او الدولة السيدة "Nation State" والتي لها سيادة التحكم بأمنها الداخلي وأمنها الخارجي.

4- خلال حرب الثلاثين سنة ما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، قامت فرنسا الكاثوليكية بتحالف مع البروتستانت ضد الكاثوليك أي ضدّ بابا روما، نزولاً عند رغبة "دو ريشاليو". وقد وضّح الكاردينال "دو ريشاليو" موقف فرنسا بالآتي: " **أننا اتخذنا هذا القرار لحماية مصالح الأمن القومي للشعب الفرنسي وتقوية الدولة الفرنسية**".

" **قصة كسينجر مع "دو ريشاليو" في سنة 2003 عند بدأ حرب اميركا على العراق**".

5- مفهوم الامن القومي: هو حماية الدولة ومواطنيها من جميع أنواع الاخطار والأزمات الخارجية والداخلية، وذلك باستعمال جميع الطاقات والوسائل المتوفرة من عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية وبيئية وغيرها.

6- مهمة جهاز او هيئة الأمن القومي: القيام بالتنسيق والتعاون ما بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية بهدف معالجة جميع المواضيع والأمور التي لها علاقة بأمن الوطن والشعب من الداخل والخارج، مع تحديد الاخطار والتهديدات وسبل مواجهتها.

7- إن معظم دول العالم قد اعتمدت جهاز او هيئة او مجلس "امن قومي" يتبع لرئيس الدولة، ويضم عادةً وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد. يكون له أمين عام أو مستشار او منسق، مع جسم اداري وعملاني.

- إن الولايات المتحدة الأميركية في أيام الرئيس "ترومن" "Truman" قامت بإنشاء مجلس امن قومي في سنة 1947.
- إن إسرائيل قامت بإنشاء مجلس أمن قومي في سنة 1999 أيام "نتنياهو" ويتبع لرئيس الحكومة.
- إن إنكلترا قامت بإنشاء مجلس أمن قومي يتبع لرئيس الحكومة في سنة 2010 أيام David Cameron
- إن فرنسا قامت بإنشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني في سنة 1906، وفي سنة 1962 أنشأت الأمانة العامة لمجلس الدفاع

الوطني، وفي سنة 2010 الأمانة العامة لمجلس الدفاع الوطني والأمني أي ما يعادل مجلس الامن القومي.

- إن مصر في أيام الرئيس المؤقت عدلي منصور قامت بإنشاء جهاز أمن قومي في شباط سنة 2014 وهو يتبع لرئيس الجمهورية.
- أما في ايران، ونحن في أيام العصر الايراني، هناك "مجلس أمن قومي أعلى" "Supreme National Security Council" أنشأ في سنة 1989 يتبع لرئيس الجمهورية الإيرانية، أما جميع قراراته فهي بحاجة لموافقة الوالي الفقيه "Supreme Leader" لكي تصبح نافذة.

إن القدرة الدفاعية لأي دولة قد لا تكون كافية لحماية الأمن القومي بحيث أن الاخطار الحالية والمستقبلية أصبحت متنوعة ومتغيرة.

إن بلداً موجوداً على خط الزلازل القوية مثلاً يمكن ان يتعرض للدمار وانهيار الدولة بالكامل. وهذا ما حصل في هايتي مؤخراً.

أن انتاج الطاقة بالوسائل النووية يمكن ان يشكل مصدر تهديد مزدوج في حال تعرضه لهجوم إرهابي او زلزال مثلاً.

إن الخدمات الحيوية القائمة على شبكات الانترنت والشبكات الرقمية، يشكل اختراقها تهديداً كبيراً لأمن الدول والمواطنين حيث أن الخدمات

المصرفية والصحية وقطاع النقل والاتصالات والكهرباء أصبحت تعتمد على هذه التقنية وبإمكان الحرب الإلكترونية شلّها او تدميرها.

II- وضع الأجهزة الأمنية اللبنانية:

ان التركيبة الطائفية والمذهبية للنظام السياسي اللبناني انعكست سلباً على تركيبة النظام الامني وافضت الى وجود اربعة اجهزة امنية عاملة تقريباً في نفس المجالات مما شكّل تداخلاً مؤذياً على صعيد الفعالية.

هذا مع عدم وجود لأي جهاز للتنسيق فيما بينها وضبط ايقاعها وانتاجها.

21- **مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، مديرها حالياً من الطائفة المارونية** وهي تعمل انطلاقاً من تكليف الجيش بالأمن في معظم المناطق اللبنانية بالإضافة الى مهمة مكافحة التجسس (كون قانون الدفاع يحصر عملها بالأمن العسكري للجيش ومكافحة التجسس).

تجدر الاشارة ان هذه المديرية تشكل استمراراً لما كان يعرف "بالمكتب الثاني" الجهاز الامني الوحيد قبل اندلاع الحرب اللبنانية. إن المكتب الثاني وابتداء من الستينات كان قد أنشأ ما يعرف "بالجهاز المشترك" والذي يتواجد فيه عناصر من الشرطة القضائية والامن العام، وذلك بهدف تأمين الفعالية والتنسيق المباشر في العمل. أنشأ المكتب الثاني في العام 1946 وكان اول من تسلمه الضابط اميل بستاني الذي اصبح لاحقاً قائداّ للجيش. اما مديرية المخابرات الحالية والتي ورثت المكتب الثاني فقد انشأت بموجب المرسوم 3771 تاريخ 1981/1/22.

22- **مديرية الامن العام، ومديرها من الطائفية الشيعية** وهي بالإضافة الى العمل الامني، خاصة الامن السياسي، تهتم بالاجانب امنياً وادارياً بحيث تمنحهم الاقامات وبالفلسطينيين فهي تنظم لهم وثائق السفر ايضاً. يتبع هذا الجهاز الى وزارة الداخلية، وذلك وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم 139 تاريخ 1959/6/12 الذي ما زال ساري المفعول وتبعه المرسوم رقم 2873 بتاريخ 1959/6/12 الذي بموجبه اضيف الى الادارة المركزية دوائر مناطقية وحدودية برية وبحرية.

23- **مديرية امن الدولة، مديرها من طائفة الروم الكاثوليك،** وهي بموجب قانون الدفاع من المفترض ان تكون الجهاز المولج بجمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي ورفع التقارير الى المجلس الاعلى للدفاع بالإضافة الى مهمات مكافحة التجسس ومراقبة الاجانب واجراء التحقيقات الامنية. ان الهدف من انشاء هذه المديرية كان ارضاء الطائفة الشيعية بمركز أمنى بعد "حوار لوزان" في العام 1984 بموجب المرسوم الاشتراعي رقم واحد تاريخ 1984/9/26. الحقت هذه المديرية بالمجلس الاعلى للدفاع واخضعت لسلطة رئيس الحكومة.

ملاحظة: في 3 ايلول 1985 صدر المرسوم التنظيمي لمديرية أمن الدولة تحت رقم 2661. لكن في الواقع كان هناك تداخل مع عمل مديرية الامن العام. وقد تم في العام 1992 اعداد مراسيم تنظيمية لمديرتي الامن العام وامن الدولة وفقاً لأحكام قانون الدفاع، لكنه لم يتم اصدارها لأسباب سياسية وما زال الوضع على حاله حتى الآن.

24- **فرع المعلومات في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي (ما زال هناك جدل حول شرعيته)** وهذا الجهاز تم تفعيله بعد اغتيال الرئيس الحريري لتأمين التغطية الامنية لقوى 14 آذار ولاحقاً

لإيجاد جهاز أمني برئاسة ضابط سنّي بهدف تأمين التوازنات المذهبية لأجهزة الأمن.

في إطار التنسيق بين الاجهزة يوجد حالياً مجلس الامن المركزي، يرأسه وزير الداخلية ويحضر اجتماعاته مديري الاجهزة الامنية، الى جانب امين سر دائم. يجتمع المجلس مبدئياً بشكل دوري او عند دعوة وزير الداخلية. الهدف من انشاء المجلس هو تقييم الاوضاع الامنية وكيفية معالجتها وتأمين التنسيق بين الاجهزة المختلفة.

يتبع لهذا المجلس مجالس فرعية في المحافظات حيث يترأسه المحافظ بالإضافة الى المسؤول الاقليمي في الاجهزة الامنية والاجتماعات تحصل بشكل دوري.

في اطار قريب شكلاً من مجلس الامن القومي، يوجد حالياً المجلس الاعلى للدفاع والذي يرأسه رئيس الجمهورية واعضائه هم رئيس الحكومة ووزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية والاقتصاد. كذلك يحضره قائد الجيش، مدير عام قوى الامن الداخلي يرافقه رئيس فرع المعلومات، مدير الامن العام، ومدير امن الدولة، امين عام مجلس الوزراء بالإضافة الى امينه العام الذي هو ضابط من الجيش يكون في نفس الوقت من الطائفة السنية وعضواً في المجلس العسكري ويتبع لرئاسة الحكومة ويهتم بمراسلات الجيش والاجهزة الامنية ويقدمها لرئيس الحكومة.

ملاحظة: ان المجلس الاعلى للدفاع يرأسه رئيس الجمهورية ونائبه رئيس الحكومة لكن كون الرئيس ليس مسؤولاً ادارياً انه يتبع لرئاسة الحكومة كذلك الامر بالنسبة الى مديرية امن الدولة التي تتبع المجلس الاعلى للدفاع، وهي عملياً من ضمن اجهزة رئاسة الحكومة مثل التفتيش المركزي.

لا بد من الاشارة انه خلال عهد الرئيس امين الجميل انشأ ما عرف في حينه ب "**غرفة الاوضاع**" في القصر الجمهوري حيث كانت مهمتها رفع تقرير يومي صباحي الى رئيس الجمهورية انطلاقاً من تقارير الاجهزة الامنية والمصادر المفتوحة، وافادة الرئيس طوال اليوم حول التطورات الامنية. كان لهذه الغرفة رئيس وعدد من الضباط واختصاصيّين في حقلي الاعلام والسياسة.

في عهد الرئيس اميل لحود أنشأت "**غرفة تلقي شكاوى**" حول سير العمل في ادارات الدولة.

- **ان العمل الامني في لبنان يواجه اشكالية كبيرة جداً تتعلق بالصراع المذهبي الشديد والذي ترسخ في ادارات الاجهزة الامنية حيث أصبح كل جهاز مخصص لمذهب معين وهذا امر خطير جداً ينعكس بشكل سلبي على الاداء والفعالية وأمن الوطن.**

- **في انتظار اعادة النظر في تركيبة النظام الامني في لبنان لجهة عدد الاجهزة ومسؤولياتها ومهماتها وانشاء مجلس امن قومي، أنه من الضروري اعتماد المداورة لمذاهب مديري الاجهزة الامنية حالياً وذلك بهدف منع مذهبة وتطييف الأجهزة الأمنية.**